



قوائم المحتويات متاحة على ASJP المنصة الجزائرية للمجلات العلمية
الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية
الصفحة الرئيسية للمجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/552



حضور القضاة في المجتمع الجزائري خلال العهد العثماني

The presence of judges in Algerian society during the Ottoman era

بن شاعة غالي^{1*}، عبد الباسط قلفاط²

¹ جامعة الجبلاي بونعام، خميس مليانة، مخبر المؤسسات الجزائرية عبر التاريخ ودورها في التنمية، الجزائر.
² جامعة الجبلاي بونعام، خميس مليانة، مخبر المؤسسات الجزائرية عبر التاريخ ودورها في التنمية، الجزائر.

Key words:

judges
society
Culture
Algeria
Ottoman era.

Abstract

In the modern era, Algerian scholars have had a significant impact on the social and cultural spheres through their activities, which are based on strengthening the confidence of the authorities in society. Judges based their judgements on the Qur'an, the Sunnah, and the jurisprudence of the scholars of Islam from different schools of thought, and worked to spread justice and tolerance, thus having a real presence in society in its social, economic, educational, and religious dimensions. The importance of this topic lies in understanding the real role of judges in the circle of communication and co-operation between the governing authority and society, within the framework of court and judicial administration.

The study starts from a basic question: What is the nature of the presence of judges in Algerian society during the modern period? What are the components of this role? To answer these questions, the study dealt with the scientific sources of judges and their social and cultural role, and used the historical and analytical approach by studying what was addressed by historical sources and academic studies, to reach the civilised role of judges and scholars in Algerian society, the same role played by this group in Islamic societies.

ملخص

معلومات المقال

تاريخ المقال:

الإرسال: 2024-10-06

القبول: 2025-05-13

الكلمات المفتاحية:

القضاة

المجتمع

الثقافة

الجزائر

العهد العثماني.

حظي علماء الجزائر خلال الفترة الحديثة بمكانة كبيرة في الميدانين الاجتماعي والثقافي، من خلال مجال عملهم ونشاطهم المساهم في تعزيز الثقة بين السلطة الحاكمة وباقي فئات المجتمع، رجع القضاة في إصدار أحكامهم إلى القرآن والسنة واجتهادات علماء الإسلام من مختلف المذاهب الفقهية؛ فساهموا بذلك في نشر قيم العدل والتسامح، مما جعل حضورهم قويا وفعالا في المجتمع، ذو أبعاد اجتماعية واقتصادية وتعليمية ودينية، وتكمن كذلك أهمية هذا الموضوع في معرفة دور القضاة الحقيقي في حلقة التواصل والتعاون بين السلطة الحاكمة والمجتمع، فهم قادة المؤسسة القضائية المتعاونة مع الديوان والداي في تسيير شؤون البلاد، وهم من رواد النخبة الدينية والعلمية التي تسهر على تسيير المؤسسات الوقفية والتعليمية والدينية. تنطلق الدراسة من إشكالية أساسية: ما هي طبيعة حضور القضاة في المجتمع الجزائري خلال الفترة الحديثة؟ وما هي مقومات هذا الدور؟ وللإجابة على هذه الأسئلة تناولت الدراسة مصادر القضاة العلمية وكذلك دورهم الاجتماعي وفي الأخير التعليمي والثقافي؛ اعتمدت في هذه الدراسة على المنهج التاريخي التحليلي في دراسة ما تناولته المصادر التاريخية والدراسات الأكاديمية، في محاولة للوصول إلى الدور الحضاري للقضاة والعلماء في المجتمع الجزائري وهو نفس الدور الذي قامت به هذه الفئة في البلاد العربية والإسلامية منذ قرون.

1. مقدمة

كل هذه الأمور كانت مندرجة تحت الإمامة (ابن خلدون، 2004)، وأما الإفتاء فيدرس تفسير المسائل (مختار عمر، 2008) وأظهار حكمها التي وجهت للفتوى وفق الشريعة (الجرجاني، معجم التعريفات قاموس لمصطلحات وتعريفات علم الفقه واللغة والفلسفة والمنطق والنصوص والنحو والصرف والعروض والبلاغة، 2004)؛ لأن المفتي هو شارح للقانون شفهيًا أو كتابته (Paradis, 1898).

1.2. مصادر القضاء الإسلامي

كان القضاء مرتبط بالفتوى (الافتاء) في مختلف المؤسسات والهيكل القضائي؛ لأنه مستمد من الشريعة الإسلامية (موسوم، 2022)، من كتاب وسنة وما سارت عليه الخلافة الراشدة والتابعين وأثارهم بالإضافة إلى العرف، وقد تمسك العلماء بهذه المصادر التشريعية خلال هذه الفترة الحديثة حسب اجتهاداتهم (لعباسي، 2012-2013)، فهو ليس حديث الظهور عندهم، بل ورثوه من مجتمعات إسلامية سابقة، لأن مهمة القاضي لا تتوقف عند سلالة حاكمة أو دولة أو سلطنة، ولكن شعائر القضاء عرفت منذ بدايات الإسلام.

فكان القاضي يسمى بأسماء كالحاكم الشرعي ونائب الحاكم، وجميعها مستمدة من وظيفة القضاء الإسلامي (زياد، 2017)، لأن صاحب القضاء لابد أن يكون عالماً بالأحكام الشرعية وما تضمنه الكتاب والسنة من أقوال وأفعال (الحسين الفراء، 2000)، كما اتفق الفقهاء والعلماء كمالك والشافعي وأبو حنيفة رحمهم الله، على أنه لا يجوز لحاكم أن يحكم بين الناس حتى يكون عالماً بالحديث والفقه معاً عقل وورع، فحسب الإمام مالك رحمه الله أن في القاضي خصلتان هما العلم والورع، فمن عرف الشريعة وأحكامها صحت فيه مهمة القضاء (بن عرنوس).

إن ميزة القضاء في الجزائر خلال هذا العهد هو الازدواجية والثنائية في الهياكل والأحكام القضائية ذات الأصل الإسلامي، متمثلة في المذهب الحنفي الذي ظهر مع بداية دخول الأتراك العثمانيين بالجزائر وعملوا على نشره والعمل به في الشؤون القضائية والإفتاء على غرار ما كان منتشراً في المشرق، فقاموا بجلب علماء وفقهاء من اسطنبول إلى المغرب وأصبح مذهب تعمل به السلطة (ضيف الله، 1996، الصفحات 119-120)، إلى جنب المذهب المالكي الذي تركته للرعية ويعد مذهب قديم النشأة.

فقد انتشر في تونس على يد أبو الحسن علي بن زياد العبسي التونسي (ت: 183هـ) كان ثقةً وفقيهاً سمع من مالك والثوري والليث وابن لهيعة، ولم يكن في عصره بإفريقية (تونس) مثله، سمع منه العديد كأسد بن الفرات (213-142هـ) وسحنون (240-160هـ)، وهو أول من أدخل إلى المغرب العربي جامع سفيان الثوري والموطأ وفسر قول مالك، وهو معلم سحنون الذي قال فيه: "ما أنجبت إفريقية مثل علي بن زياد".

كان الوجود العثماني في أراضي الجزائر خلال الفترة الحديثة بدايًاً لعهد جديد، تميز بإقصاء السيطرة الإسبانية، وبناء مؤسسات الدولة السياسية والعسكرية والثقافية والاجتماعية، ولعل أبرزها مؤسسة القضاء التي عرفت ازدواجية مبنية على الثنائية المذهبية، التي تجلت في المذهب المالكي والمذهب الحنفي من أجل تسهيل الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مبنية على الشريعة الإسلامية التي عرفت بلاد الجزائر منذ قرون سالفة في تاريخها.

لقد ارتبطت مؤسسة القضاء بالإفتاء خاصة في المجالس الشرعية والعلمية التي كان قضاة المحكمتين والمفتيان وبعض العلماء بالجامع الكبير بالحواسر الكبرى، برزت نخبة من علماء وفقهاء كان لهم الفضل في العمل على تقوية العلاقات في الممارسات الاجتماعية والثقافية، وتولوا الشؤون القضائية في المجتمع الجزائري، من أجل السهر على تحقيق العدالة الاجتماعية والعمل على استقرار أمن البلاد في إطار المصلحة العامة.

ومن خلال هذا تم طرح إشكالية هذه الورقة البحثية والمتمثلة فيما يلي: ما هي طبيعة حضور القضاة في المجتمع الجزائري خلال الفترة الحديثة؟ وما هي مقومات هذا الدور؟ وتندرج تحت هذه الإشكالية تساؤلات فرعية: ماهي مصادر القضاء الإسلامي وشروط القاضي؟ وكيف كانت العلاقات فيما بين العلماء والمجتمع؟ وهل كانت هناك مؤسسات عقابية؟ كما يهدف هذا البحث إلى معرفة مكانة القضاء في تاريخ الجزائر ومدى تأثيره في حياة مجتمع في الفترة الحديثة.

منهج هذا البحث هو المنهج التاريخي التحليلي الذي تم توظيفه لتحليل وتفسير المعلومات وفق معلوما هامة حسب ما أشارت إلى ذلك بعض الدراسات والأبحاث السابقة كواقع القضاء بين المالكية والحنفية في الجزائر خلال العهد العثماني لموسوم عبد الحفيظ، وكذلك دور علماء الجزائر اجتماعياً وسياسياً خلال العهد العثماني لمخفي مختار، والتي أفادت هذا البحث بمادة علمية تخدم الموضوع ومعالجة محاوره، الذي من خلالها تم الخروج بنتائج هامة بينت أن دور القضاة في ممارسة القضاء تناول قضايا اجتماعية وثقافية تركت بصمة في المجتمع الجزائري كتحقيق الأمن والتعايش والاستقرار بفرض العدل الناتج عن نشر الوعي الثقالي خلال هذه الفترة.

2. مصادر التشريع في القضاء الإسلامي وشروط تولية القاضي

لقد كان القضاء خلال هذه الفترة مقروناً بالإفتاء، فالأول هو الحكم الكلي والفصل في القضايا المطروحة، وإلزام وإظهار ما هو ثابت (الجرجاني، معجم التعريفات قاموس لمصطلحات وتعريفات علم الفقه واللغة والفلسفة والمنطق والنصوص والنحو والصرف والعروض والبلاغة، 2004)، والفصل بين الناس في الخصومات وقطعا للنزاع وفق أحكام الشريعة (بن عرنوس)، باعتباره من الخطط الشرعية كالصلاة والفتيا والجهاد والحسبة.

1.3. المحاكم والمجالس الشرعية

تمثل هذا الدور في تأدية المهام التي تخص المجتمع، عبر المحاكم التي عالجت قضايا اجتماعية مختلفة (ابن المفتي، 2009، صفحة 27)، وقد وجدت المحكمتين المالكية والحنفية في عاصمة كل بايلك وفي الحواضر الكبرى مثل: تلمسان- المدينة - عنابة وغيرها (موسوم، 2022، الصفحات 24-25) وبكل هذه الحواضر مجلس قضائي يجتمع مرة في الأسبوع يضم قضاة وفقهاء المذهبين وكتاب المحاكم (حماش، 2012).

فكثيرا ما كانت المناصب القضائية والدينية متوارثة في بعض العائلات ذات العلم والمكانة الاجتماعية، فهي تحظى بالاحترام وتقوم بالصلح وفك الخلاف والنزاع، كعائلة قدورة والمرتضى التي تولى عدد من أفرادها الإفتاء والقضاء المالكي (ابن المفتي، 2009، الصفحات 31-32)، وعائلة بن حواء بمعسكر، كالطاهر وعبد الله هذا الأخير الذي أرسله الباي محمد بن عثمان رفقة الوفد للتفاوض مع معاونين للإسبان (بن سخنون الراشدي، 2013)، وعائلة بن زرفة بوهراي عائلة العلم (رقاد، 2018-2019)، وفي مستغانم عائلة بن عليوة المعروفة بالعلم والعلماء (رقاد، 2018-2019، صفحة 167).

وكان أحمد زروق بن عمار الثري الذي كان يقوم بدور فعال في المجتمع كالمساعدات والأعمال الخيرية، ولذلك كانت عوامل الكفاءة والمكانة الاجتماعية وحسن العلاقة مع ممثلي السلطة المركزية والمحلية هي التي تؤهل من يتولى القضاء والفتوى وتساعد في خدمة المصالح العامة (ابن المفتي، 2009، صفحة 28)، لقد كانت لهذه المحاكم أهمية كبيرة في المجتمع، حيث خصصت لقضايا كل فئات المجتمع، أما الأجانب من أسرى وعبيد واليهود فقد كانت لهم محاكم خاصة بهم.

2.3. علاقة القضاة مع المفتين

تميزت هذه العلاقة في غالب الأحيان بالود والاحترام والأخوة، فكانوا ضمن المجلس التشريعي للقضاء، حيث يستشير القاضي المفتي والفقهاء وهو غير ملزم برأيهم وفتاويهم في وجوب الفتوى والحكم، فالمفتي مخبر بالحكم والقاضي ملزم به (بن عرنوس، صفحة 160)، وهما ركنا المساجد والمحاكم (Paradis, 11 p. 1898)، وهما كذلك ضمن خمسة وثلاثون شخصية مدنية وعسكرية تشرف على تسيير شؤون الدولة في المسائل المالية والعدالة والأمن.

أي أنهما من الشخصيات البارزة في الديوان الذي يعرف اليوم بمجلس الوزراء، وهو الساعد الأيمن للحكم ويعتمد عليه في سياسة الحكومة (بوحوش، 1997)، فالمفتي في فتواه كالشاهد في شهادته، وللقاضي القبول أو الرفض (الونشريسي، 1981)، وكان المفتي هو الذي يعتبر حكمه نهائي في المسائل المطروحة في المجتمع لا المنازعات المعروضة في المحاكم، كما يعتبر المفتي أبرز مستشاري القاضي (شالر، 1982، صفحة 48).

كما انتشر هذا المذهب أيضا في المغرب الأوسط (الجزائر) على يد أبو الوليد مروان المسيلي (ت: 240هـ) الذي كان ذا علم وفضل عند الناس أمراً بالمعروف وناهياً عن المنكر، وهكذا إلى أن ثبت وأصبح المذهب المالكي المرجعية الفقهية في الجزائر. (عبد الله المالكي، 1951) (بن عمراوي، 2014) والمذهب الحنفي، ولكل منهما قضاة ومفتون، ويجتمعان ويتعاونان من خلال عدة قنوات أبرزها الهيئة العلمية للمجلس القضائي العلمي (موسوم، 2022).

2.2. شروط القاضي

إن شروط تولية القضاء واجبة على القاضي والمفتي، كالذكورية والبلوغ والعقل والحرية والإسلام والعدالة والسلامة في السمع والبصر، والعلم الذي هو أهم شرط، فإذا عرف ذلك صار من أهل الاجتهاد وجاز له الإفتاء والقضاء، وإذا نقص شرط منها فيصعب تحقيق العدل بين أفراد المجتمع، نعم هي شروطا أساسية لتولية منصب القاضي أو المفتي لمعالجة القضايا الخاصة بشرائع المجتمع (الحسين الفراء، 2000).

وبما أن هذا المنصب له أهمية كبيرة في المجتمع الإسلامي، فقد تولى أحد القضاة حكم الجزائر وهو القاضي المولى علي الذي جاء من اسطنبول أيام حكم السلطان أحمد العثماني (1027-1013هـ/ 1617-1604م)، من أشهر القضاة وهو من الموالى، له معرفة ونجابة وقوة عارضة مشاركا في كل العلوم وله مؤلفات، زار قسنطينة والتقى بابن الفكون وأقام بالجزائر وصار له صيت عظيم، واشتغل أياما بالإمارة أي تولى السلطة، وتزوج في الجزائر، ثم تم نفيه من الجزائر إلى تونس ومات بها (الفكون، 1987).

عندما تم عزل الباشا حسين الذي تولى حكم الجزائر سنة 1036هـ/ 1626م، وقضى على ثوار تلمسان، كما حصلت في وقته فرنسا من البابا العالي على استغلال حصن باستيون ناحية الشرق لتجارة المرجان، ورسم الحدود بين تونس والجزائر سنة 1037هـ/ 1628م، وبعد عدة أحداث واضطرابات ثارت عليه الانكشارية وأدخل السجن سنة 1633م واستلم الديوان زمام السلطة (الجيلالي، 1995، الصفحات 126-127، 130).

هذا الأخير سجن سنة 1025هـ/ 1616م (ابن المفتي، 2009)، حتى سمي من يحكم الجزائر بالقاضي الأعلى كالباشا مثلاً (شالر، 1982)، فهو الذي يعين القضاة والمفتين (المدني توفيق)، الذين أعطيت لهم المناصب العلمية والإدارية وأصبحوا مستشارين (عبد الرحمان، 1982)، وكانوا يمارسون القضايا المدنية والجنائية من خلال علمهم بالأحكام الشرعية (Eugene, 1889)، التي هي مهمة في شؤون المجتمع (سعد الله، 1998).

3. الدور الاجتماعي للقضاة

تجلى هذا الدور كل ما يخص حياة أفراد المجتمع وفق أسس وضوابط قضائية التي من خلالها أكسب هؤلاء القضاة حياة الاحترام والتقدير وروح التعايش بين السلطة والمجتمع.

يغفلوا عنها، فقد كانوا يخفون عنهم في التنقل إلى المدن فيما يخص أمور القضاء، بل وكلوا لهم وكيل ينوب عن القضاة ويسهل لهم حل مشاكلهم، ويصدر الأحكام، فهذه الأمور تعد من الخصال الحميدة (بوحوش، 1997، صفحة 71).

لقد أقام هؤلاء القضاة تجاه أهل الريف أيضا مراقب للأسواق يسمى المحتسب يعمل تحت تصرف القاضي، حيث يراقب الأسعار وجودة المواد المستهلكة ونوعيتها وصلاحياتها والموازين والمكاييل وكل مخالف يتعرض لعقوبة الغرامة أو تخريب أجهزته كالميزان مثلا حتى يضمنوا للمستهلك الحماية التامة وتسود بذلك الطمأنينة في المجتمع، هذا الأمر وطد العلاقة الكاملة بين الفرد والقاضي الذي سهر على أداء مهامه وفق تعاليم الشريعة (عبيد، 2013-2014، صفحة 217).

كما سهر القضاة على أعمال تخدم المصلحة العامة، فمثلا القاضي سعيد بن ابراهيم الذي تولى الإفتاء قام بشراء الكتب للجامع ورمم أجزاء منه، كما شارك جماعة من أهل البلد في معاملاتهم التجارية، وهذا يدل على وجود علاقة حسنة بين القضاة وأفراد المجتمع يسودها التعاطف والتكافل بسبب التواضع الذي خص به هذا الرجل (ابن المفتي، 2009، صفحة 98)، حتى أن القاضي كان يتفقد نفسه أحوال السوق من أجل المحافظة على عدم الغش وضمان السير الحسن لأحوال الناس (بركات، 2009-2010).

لقد أدى القضاة دورا مهما في حماية حقوق الورثة والقاصرين، وذلك بالحرص الشديد على تنفيذ الوصية ومحتواها بعد تسجيلها والتأكد من صحتها حتى ولو كان صاحبها مجهولا، وأصبح القاضي أيضا ضمن هيئة مسؤولة لمساعدة المعوزين ودفع أجور المعلمين ومساعدة المؤلفين والطلبة، حيث خصص صندوق عمومي للتكفل بهذه الشريحة من المجتمع (خوجة، 2005)، مما جعل القضاة يعملون على تحسين العلاقة بين السلطة والعامة باعتبارهم همزة وصل فيما بينهم.

كما تجلّى دورهم أيضا في حث الناس على الجهاد لتصفية المنطقة من جذور النصاري، وهذا ما وقع في تحرير وهران الذي خطط له الباي محمد الكبير بإقامة رباطات أشرف عليها قضاة منهم الطاهر بن حواء قاضي معسكر والشارف المازوني ومحمد بن الموفق بوجلال، مما أعطى الثقة والحماس في نفوس السكان والجند على الاقتداء بهم، فكان عملهم تطبيقي أكثر ما هو كلامي، واستشهد منهم البعض كابن حواء (سعد الله، 1998، الصفحات 207-208).

هؤلاء القضاة عملوا أيضا في المجتمع على مراعاة أموال اليتامى والغائبين، وكذا حفظ الأملاك والتركات، وأعمال أخرى كدفن فقراء المسلمين وتوزيع الصدقات على حوالي مائتي فقير كل يوم خميس، وهو عمل خيري وتضامن اجتماعي بطابع القانون والعدالة (سعد الله، 1998، صفحة 242)، وهذا راجع لجهود القاضي الذي أصبح ضمن إدارة بيت المال ومساهمته في خدمة المصالح الاجتماعية والثقافية. فهو دور

إن من مظاهر هذه العلاقة تلك التسميات التي زكاهم بها المجلس العلمي كالقاضيان، المفتيان، الشيوخان، الفقيهان، العالمان، العاملان، الإمامان، الهمامان، المدرسان، المحدثان، الواعظان، الخطيبان، السيدان، وهي عبارات تبجيل وتقدير، فمثلا: قاضي الحنفية الشيخ العالم الإمام العلامة الهمام وفخر القضاة ومعدن الفضل والميزات أبو عبد الله السيد محمد، وقال لقاضي المالكية الشيخ الفقيه العالم البنية الحبر النزيه الصدر الوجيه الطاهر بن محمد، طبعاً هذا ما يعزز الرابطة الإسلامية (موسوم، 2022، صفحة 24).

كما سادت بينهم روح التعايش في تأدية مهام القضاء فقد ذكر فونتير دو برادي (Venture de paradis) أنه لا يحق للقضاة الطعن في شهادة كلاهما، وهو ما جعل الاختيارية في التقاضي لكل فرد في المجتمع بين المحكمتين (Paradis, 1898, p. 12)، ودليل ذلك فقد حكمت المحكمة الحنفية بين أفراد من أتباع المالكية، وحكمت المحكمة المالكية بين أفراد من أتباع الحنفية (موسوم، 2022، صفحة 25)، وهذا يدل على عدم التعصب لبعضهما البعض، بل اتفقوا وتوافقوا على تعاليم الإسلام، حتى أن هذه العلاقات التي تميز بها القضاة والمفتين فيما بينهم خلقت الاحترام والتقدير لدى الأهالي والسلطة على السواء (درعي، 2021).

3.3. علاقة القضاة مع المجتمع

تمثلت في إقامة أحكام العدل بين الناس وهو عمل عظيم (بن عرنوس، صفحة 165)، لأن القاضي في مجلسه عرف بالاحترام والهيبة لا تأخذه في الحق لومة لائم، وهو مطالب شرعا أن يسوي في مجلسه بين الأمير والحقير وبين الشريف والوضيع (بن عرنوس، صفحة 29)، وبسط العدل ورفع الظلم وترك الميل (الجرجاني، معجم التعريفات قاموس لمصطلحات وتعريفات علم الفقه واللغة والفلسفة والمنطق والنصوص والنحو والصرف والعروض والبلاغة، 2004، صفحة 16)، وهو عادة ما يبذل جهده في إصدار الحكم الشرعي في القضايا الجنائية والمدنية، مثل البيع والشراء والإيجار والرهن والزواج والطلاق والمواريث، والسرقة والزنا.

كانت تعرض هذه القضايا الاجتماعية يوميا على المحاكم ماعدا يوم الجمعة نظرا للصلاة الجمعة وبعدها فترة راحة، وتتم باللغتين العربية والعثمانية لمراعاة الحاضرين (موسوم، 2022، الصفحات 24-25)، فكان القاضي يسير (زياد، 2017، صفحة 22) ويحمي شؤون الأوقاف نظرا لمكانته في اقتصاد المجتمع (بلجوزي، 2012-2013)، فكان علماء الحنفية يسهلون لأصحاب الوقف وكان علماء المالكية يقتدون بهم في ذلك لصالح العامة، فقد أوقف أحمد بن العالم محمد بن المبار مفتي المالكية أواخر سنة 1779م جميع الدار الكائنة بحومة كوشة علي.

هذا يدل على أعمال الخير ومساعدة المحتاجين من فئات المجتمع الضعيفة والفقيرة (موسوم، واقع الأوقاف بين المالكية والحنفية في الجزائر خلال أواخر العهد العثماني 1700-1830، 2021)، حتى علاقاتهم أي القضاة تجاه مجتمع الريف لم

فعال في المجتمع (11, 1898, Paradis).

الناس من كل ما يخالف الشريعة، فكانت مثل هذه الأمور تخص مجتمع المدينة والريف (لعباسي، 2012-2013، صفحة 222)، وكما نقرأ العلماء أفراد المجتمع من الآفات والأمراض الاجتماعية كالتدخين الذي قام العلماء بتحريمه من خلال فتاويهم وفق ما تنص عليه الشريعة.

كما قاموا كذا بمحاربة الخرفات والبدع كالتيبرك بالأضرحة والزنا، والتحذير منها لما لها من أضرار صحية وعقائدية تحدث مفسد أخلاقية في الوسط السكاني (لعباسي، 2012-2013، الصفحات 220-221)، وكثيرا ما كان القاضي هو الإمام والخطيب وهي مكانة اجتماعية مهمة باعتباره مصلحا ومرشدا (بلجوزي، 2012-2013، صفحة 128).

2.4. التدريس

أعتبر من الوظائف ذات الشأن الكبير لدى العلماء، فكان يطلق على الذي يدرس بالمؤدب، الشيخ، المعلم، المدرس، الأستاذ، وبالرغم من اختلاف التسميات إلا أنه كان يخدم مصلحة عامة في تربية النشء وتنوير العقول وتحسين الأخلاق (مخفي، 2017)، لذا اهتم هؤلاء العلماء بتدريس مختلف علوم الشريعة واللغة وآدابها، وبعض علوم الحساب والمنطق، هذه العلوم كانت تدرس في المدارس والمساجد والزوايا، حيث ظهرت على إثرها الحواضر العلمية كالجزائر ومعسكر وتلمسان وبجاية ومازونة (لعباسي، 2012-2013، صفحة 223).

فكان المفتيان والقاضيان من المالكية والحنفية يشرفان على التعليم وتنظيمه، ويتم من خلال ذلك تعيين أساتذة للتدريس (دغموش، 2019-2020)، وبدورهم الفعال في هذا الشأن تلقوا مساعدات من السكان كالإكرام بالماء والزيت للمصابيح وحلويات رمضان وملابس العيد والطعام وما شبه، وهذا يدل على روح الأخوة والتعاطف الإنساني من أجل تنوير عقول الناشئة (سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث. بداية الإحتلال، 1982).

كما يدل ذلك أن هؤلاء كان لهم الفضل في التعليم وإدارة شؤون هياكله ومؤسساته، فهم أهل العلم العارفين بعلوم الشرع من كتاب وسنة، وكانوا يحضون بالاحترام والسمعة والهيبة من طرف عامة المجتمع، فكان العالم هو المدرس والمفتي والقاضي والإمام، أي تجلى دورهم في الحياة الثقافية للمجتمع الجزائري من تعليم الناس وتبيين لهم أمور دينهم عن طريق المسائل الفقهية (دغموش، 2019-2020، الصفحات 287-288).

أما العلماء الذين اهتموا بالتدريس، كانوا من عائلات عرفت بالعلم والمعرفة كعائلة ابن الفكون التي ظهرت في قسنطينة (لزعيم، صفحة 100، 113) كعبد الكريم الفكون (الحفيد) (1073هـ/1662م) وهو بن محمد بن عبد الكريم، هذا الأخير درس النحو والتفسير والفقه والحديث وعلم الكلام والرسالة (الفكون، 1987، صفحة 11)، ومحمد بن علي الجعفري الذي

بما أن القضية هم الخلية الأساس في المجتمع وتماسكه، حرصوا كل الحرص على إقامة العدل بين أفراد العائلة أو حتى بين الموظفين وكذا نبذ الخلاف، وتحسين ظروف بعض الفئات الاجتماعية وخلق الثقة في المجتمع (بوشنافي، 2017)، نعم هؤلاء كانت لهم صلاحيات مست مجالات الحياة فدورهم ليس العقاب بل مراعاة شؤون شرائح المجتمع من قاصرين والسهر على النساء والأرامل واليتامى وذوي الحقوق (هلايلي، 2009)، كما سهروا على تحسين الظروف المعيشية وذلك بتكوين لجنة تحدد أسعار السلع والموازين، وهي خدمة نبيلة ومرضية لمراعاة شؤون المجتمع (عبيد، 2013-2014).

كانت القضايا التي عالجها هؤلاء القضية مهمة في المجتمع كالوقف وإبطاله وقضايا الميراث، وكذا النزاعات، فقي قضية الوقف مثلا: فقد رفعت أمانة ضد والدها صالح باي دعوى قضائية فيما يخص شراء عقارات التي أوقفها على أبنائه وبناته ثم بعد مدة تراجع وجعلها لابنه محمد دون أمانة، فقرر القاضي التراجع عن الحكم وأصبح لصالح أمانة وثبت الوقف ولم يتم تغييره (بوشنافي، 2017، الصفحات 262-263).

أما فيما يخص فصل نزاع حول الميراث الذي حصل بين كل من المدعي عبد القادر البراملي والمدعي عليه من ورثة خليل بن حميدة أحد أقارب المدعي وكلهم من أتباع المذهب المالكي حكموا عند المحكمة الحنفية، وفي قضية نزاع حول قطعة أرض كانت بين المدعي محمد خوجة والمدعي عليه أخو الحاج علي وكلاهما من أتباع المذهب الحنفي وحكموا عند المحكمة المالكية (موسوم، واقع القضاء بين المالكية والأحناف في الجزائر خلال العهد العثماني، 2022، صفحة 25).

كما قام هؤلاء القضاة من خلال أموال الوقف بأعمال البر والإحسان إلى أفراد المجتمع من فقراء ومعوزين بالإعانات المالية، كالصدقات في مناسبات معينة سواء نهاية الأسبوع أو في الأعياد الدينية، في مختلف مدن الإيالة كمدينة الجزائر ومدينة قسنطينة مثلا، وقد خلقت هذه الأعمال الخيرية روح الأخوة والمحبة بين القضاة والسكان واستحسنتها السلطة لأنها تدخل تحت تعاليم الإسلام، وخلقت نوع من تأثير هذه الثقافة في الحياة الاجتماعية (ضيف الله، 1996، صفحة 130).

4. الدور الثقافي للقضاة

لم تنتهي مساهمات القضاة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية فقط بل تعدتها للحياة الثقافية - الدينية، حيث أشرفوا على المدارس وتكوين الطلبة في المساجد ومختلف المؤسسات التعليمية والثقافية والدينية.

1.4. الخطابة

تعد أداة ساهم من خلال القضاة والعلماء في المجالات السياسية والعلمية والدينية والتربوية، وكانت تمارس في المساجد أو خارجها، فينشر الوعي ويحث على الأخلاق الحميدة وينشر

كما برع عبد الرحمان الأخضر في التأليف في البلاغة ألف أرجوزة من 295 بيتا سماها "الجواهر المكنون في صدف الثلاثة فنون"، وفي المنطق والرياضيات ألف "السلم المروفق" من 143 بيتا، أما في التاريخ فقد ألف أبي راس الناصري مؤلف سماه "عجائب الأسفار ولطائف الأخبار" و"الحلل السندسية في فتح وهران والجزيرة الأندلسية" (لعباسي، 2012-2013، الصفحات 236، 237)، وفي العقيدة ألف محمود شقرون الوهراني مؤلف سماه "الجيش الكمين لقتال من كفر عامة المسلمين" (لعباسي، 2012-2013، صفحة 232).

طبعا لقد تنوعت هذه المؤلفات في علوم القرآن والتفسير والحديث والفقه والتوحيد والنحو واللغة والبلاغة والمنطق والأصول والتراجم والأنساب وغيرها (مخفي، 2017، صفحة 374)، وكانت سببا في بروز مكتبات عدة منها في تلمسان وبجاية وقسنطينة، لذا يمكننا القول بأن حركة التأليف لعبت دورا في الحياة الثقافية والعلمية في المجتمع وفي التواصل الحضاري بين الجزائر والعالم العربي الإسلامي شرقا وغرب وجنوبا (بلرب، 1996)، كما رسم لنا هؤلاء العلماء الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحتى العمرانية التي عرفت الجزائر خلال هذه الفترة، وعرفناها نحن من خلال كتاباتهم لأحوال المجتمع وثقافته، وهذا راجع أيضا لخلفهم الذي تتلمذ عليهم (مخفي، 2017، صفحة 375).

4.4. تلاميذتهم

كما تتلمذ على يد هذه النخبة التي تركت أثارا كبيرة في العلم والثقافة، عدة شخصيات علمية تقلدت الإفتاء والقضاء والتدريس والتأليف في علم المنقول والمعقول، والتي حملت المشعل من مشايخها وأساتذتها، فمن تلامذة سعيد قدورة الجزائري البكري عبد الكريم بن محمد بن أبي محمد التمنيطي ولد سنة 1042هـ / 1632م، الذي تولى القضاء بإقليم توات وقال فيه سلطان المغرب المولى اسماعيل بن الشريف (-1671 1727م): لا قاضي بعد البكري المتوفى سنة 1133هـ / 1721م (حوتية، 2007)، وبقسطنطينة أحمد ساسي البوني وشعبان بن عباس الملقب بعبد الجليل القسنطيني، ومهم من تلامذة محمد بن علي الجعفري (لعباسي، 2012-2013، صفحة 228).

وظهر بتلمسان سعيد بن أحمد المقرئ الذي تتلمذ عليه أخو أحمد المقرئ وسعيد البطوي، وبوهران تتلمذ عبد القادر المشرقي على شيخه الفقيه أحمد بن التهامي، وتلامذة أبو طالب محمد بن علي المازوني هم ابنه محمد بن علي السنوسي وأحمد بن عيسى المستغانمي وأبي راس الناصري العسكري تلميذ عبد القادر المشرقي؛ لقد حمل الخلف على السلف مهام القضاء والفتوى والتدريس والتأليف والإمامة والخطابة وترك بصماته في ثقافة وعلم المجتمع الجزائري والعربي (لعباسي، 2012-2013، الصفحات 224، 226).

درس صحيح البخاري وألفية بن مالك وعلم الحديث والفلك وبتلمسان سعيد بن أحمد المقرئ (1522-1603م) الذي درس الطب (لعباسي، 2012-2013، الصفحات 227-229).

كما ظهر في مدينة الجزائر أبو عثمان سعيد قدورة (1066هـ / 1655م) الذي درس الفقه والحديث والنحو (لزغم، صفحة 82)، وفي وهران فبرز أحمد بن التهامي الذي درس الفقه ومسودة الخرشي، وفي مازونة أبو طالب محمد بن علي المازوني الذي درس مختصر خليل ورواية الحديث بعد وفاة والده (الفاسي، 2011) قام بتدريس الفقه (لعباسي، 2012-2013، الصفحات 225-226)، في مدرسة مازونة العتيقة التي تأسست على يد الشيخ محمد بن الشارف المازوني سنة 1029هـ / 1619م.

كان هذا العالم يدرس بها الحديث والفقه وعلم الكلام وتخرج منها العديد من العلماء كأبي راس الناصري والرماسي (لزغم، الصفحات 141-142)، وفي معسكر عائلة المشرقي التي كانت تتولى نقابة الأشراف بالغرب الجزائري منها عبد القادر المشرقي الذي درس الأصول والفروع بزاوية القيطنة، والملقب بإمام الراشدية (بني راشد بمعسكر) (لزغم، الصفحات 131-132).

3.4. التأليف

هو ميدان شاسع ومهم برز فيه العلماء ومنهم القضاة، فدونا معارفهم العلمية التي شملت العلوم النقلية والعقلية، وكان لها الأثر البالغ في الحياة الثقافية سواء قبل تقلد منصب القضاء والإفتاء أو بعده، فقد كتبوا مؤلفات مختلفة حسب ما عايشوه من ظروف اجتماعية وثقافية، نذكر منهم: مصطفى الرماصي (1137هـ / 1725م) الذي ألف "حاشية على التتائي" التي يعتمد عليها في شرح مختصر خليل، وأبو طالب المازوني ألف "درة الحواشي على ألفاظ الخرشي" و"رسالة علم التوحيد" (لعباسي، 2012-2013، صفحة 229)، ومحمد بن أحمد بن مريم المديوني (1020هـ) من كبار المؤرخين الذي ألف "كتاب البستان في علماء وصلحاء تلمسان"، وأحمد بن محمد المقرئ التلمساني (1041هـ) ألف "كتاب نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب" (المدني، 1986).

أما محمد بن حواء المستغانمي (1179هـ) له منظومة "سبيكة العقيان فيمن بمستغانم وأحوازها من الأعيان" (المدني، 1986، صفحة 70). و"منشور الهداية في كشف حال من ادعى العلم والولاية" لعبد الكريم الفكون (مخفي، 2017، صفحة 375)، وأبي راس الناصري (1150هـ - 1238هـ / 1737-1823) له عدة مؤلفات منها "فتح الإله ومنته بالتحدث بفضل ربي ونعمته" (بوكر، 2016)، ومن أبرز مؤلفات نهاية القرن 18 نجد كتاب "الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني" لابن سحنون الراشدي.

5. نماذج عن المؤسسات العقابية

تنحصر هذه المؤسسات في السجون التي كانت تتواجد في المدن الجزائرية خلال هذه الفترة حسب ما يصدره القاضي خلال حكمه مكانا للتأديب والعقاب بمختلف أنواعه من جهة ومن جهة أخرى مكانا للعمل الشاق حسب ارتكاب المخالفة وهذه بعض السجون.

ربما هذه السجون امتلأت بالمظلومين من السكان؛ لأن القضاة عندما انصرفوا عن ضوابط هذه المهنة كمساندة الحكام وإصدار الحكم حسب رغبتهم دون الرجوع إلى ما تمليه القوانين، كذلك ظهور الرشوة في مهنة القضاء، وغض الطرف عن بعض الرذائل التي تفتشت في المجتمع أو التي تواجدت في السجون (ضيف الله، 1996، صفحة 134).

1.5. سجن البايك (سجن الأسرى)

كان يديره أحد رياس البحر وهو الرايس ابراهيم الذي كان اسيرا لمدة 14 سنة في مالطا، فكان يتعامل مع السجناء الأسرى بقساوة (كاثكارت، 1982، صفحة 53)، لذا يعتبر هذا السجن من أهم السجون ذات الشكل المستطيل به ثلاثة طوابق تحتوي بدورها على شقق مقوسة البناء ومنعدمة النوافذ، فهو سجن مخصص للذين يقومون بالأعمال الإجرامية (الجريمة).

كما يعتبر هذا السجن فضاء تجاري ليلي حيث حول طابقه الأرضي إلى حانات يتصرف فيها النصارى عن طريق الإيجار، ويقم بعض السجناء بمزاولة التجارة عن طريق التجوال لبيع سلعهم التي يحتاجونها زملائهم، فهذا العمل تم ترخيصه من قبل السلطة (كاثكارت، 1982، الصفحات 57-58).

لقد ضم سجن البايك عدة سجون كالسجن الكبير الذي سمي بهذا الاسم نظرا لمساحته الشاسعة وهو أكبر السجون بمدينة الجزائر خلال هذه الفترة، ويتم سجن الأسرى الذين يقبضهم رجال البحرية، ومقره بالقرب من السوق الكبير، أسس هذا السجن خير الدين في بداية عهده كما ضم أيضا جالدير (المجدافين) وهو خاص بالعبيد الذين يعملون في السفن الجزائرية وضم عبيد نابولي سنة 1750م الذين اسرتهم البحرية الجزائرية، مكان تواجده بالقرب من المستشفى (تلي، 2022).

أما سجن سيدي حمودة يعتبر من السجون الصغيرة، سمي بهذا الاسم نسبة لهذا الشخص الذي يعتقد البعض أنه هو من بناه، فهو يعتبر من السجون السيئة التي تنعدم فيها الحياة تقريبا. (كاثكارت، 1982، الصفحات 59-61)؛ لأن بناؤه غير منتظم وضيق لاحتوائه على ثلاثة أو أربعة غرف (تلي، 2022، صفحة 87).

2.5. السجن المدني

هو السجن الذي يدخله المدينين من فئات المجتمع مسلمين ويهود ونصارى الذين حكمت عليهم المحكمة القضائية المكونة من المجلس الشرعي (قاضي حنفي وقاضي مالكي ومفتي حنفي

ومفتي مالكي)، حيث يتم دراسة ومعالجة قضايا المجتمع من نزاعات ومشاكل اجتماعية التي تقع بين الأفراد، فالشيء الذي ميز هذا السجن أنه خصص حتى للنساء اللواتي يرتكبن أمور لاأخلاقية، بحيث يتم فصلهن عن الرجال فكل جنس في سجن خاص به.

3.5. السجن العسكري

هو مخصص للعسكريين من جنود الانكشارية وحتى البحرية الذين انعدمت فيهم روح العمل والانضباط سواء داخل الثكنة أو خارجها، كالفرار وعدم تطبيق الأوامر والقيام بالمشاكل التي تخل بالنظام خاصة مع المدنيين، ويسمى بسجن سرکاجي نسبة لقربه من دار سرکاجي (تلي، 2022، الصفحات 88-89).

6. الخاتمة

من خلال ما سبق نستنتج بأن الدور الاجتماعي والثقافي للقضاة في الجزائر خلال الفترة الحديثة، كان بارزا ويتضح ذلك من خلال الممارسات القانونية في المحاكم والمجالس العلمية العاملة بأحكام الشريعة، والتي عالجت مختلف القضايا الاجتماعية من بيع وشراء ووقف وزواج وطلاق، وإصلاح ذات البين، فأصبحوا بذلك هيئة تشريعية وتنفيذية وفق ما جاءت به الشريعة الإسلامية، ولم يقتصر دورهم على إصدار العقوبات بل تجاوزوه إلى الاهتمام بالعلوم والأخلاق.

فقد ساهموا بخطبهم إلى نشر الوعي، وتقديم النصائح والإرشادات إلى درب الخير والتعاون، والحث على ترك المنكرات والمحافظة على الحياة؛ فكبسوا الثقة والاحترام، وعملوا بعلمهم على تنوير العقول وتنقيفها، وإخراجها من الجهل، فهم دعاة الإصلاح وسادة العلم والفضل، شهدت عليهم مؤلفاتهم وتلامذتهم، فأعطوا للعدالة قيمها الاجتماعية ومكانتها الحضارية وذاع صيتهم مشرقا ومغربا، وعليه لابد من ربط هذا الدور ب حاضرنا والعمل به لخلق تفاعل قضائي اجتماعي وثقافي حتى السجون كان لها الطابع الاجتماعي والثقافي من خلال تفاعل الفئات فيما بينها وفق نظم السلطة الحاكمة في الجزائر خلال هذه الفترة.

قائمة المصادر والمراجع

Eugene, p. (1889). Correspondance des Deys d'Alger avec la cour de France 1579- 1830. Paris.

Paradis, v. (1898). Alger au 18 siecle. Paris: imprimeur l'ibrairie Adolphe jourdan.

ابن زاكور الفاسي . (2011). رحلة ابن زاكور المسماة نشر ازهار البستان فيمن أجازني في الجزائر وتطوان من فضلاء أكابر الأعيان. الجزائر : المعرفة الدولية للنشر والتوزيع.

أبو القاسم سعد الله . (1982). محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث. بداية الإحتلال (الإصدار 3). الجزائر : الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.

أبو القاسم سعد الله. (1998). تاريخ الجزائر الثقافي 1500- 1830 (الإصدار 1). بيروت : دار الغرب الإسلامي.

أبي العباس الوشريسبي. (1981). المعيار العرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقيا والأندلس والمغرب. الرباط: نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية .

عبد الكريم الفكون . (1987). منشورات الهداية في كشف من أدعى العلم والولاية (الإصدار 1). بيروت : دار الغرب الإسلامي.

عقيلة ضيف الله. (1996). النظام القانوني ونظم تطبيق الشريعة في العهد العثماني في الجزائر. المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، (2)، الصفحات 117-137.

علي الجرجاني. (2004). معجم التعريفات قاموس لمصطلحات وتعريفات علم الفقه واللغة والفلسفة والمنطق والنصوص والنحو والصرف والعروض والبلاغة. القاهرة: دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصدير .

عمار بوحوش. (1997). التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962 (الإصدار 1). بيروت : دار الغرب الإسلامي .

فاطمة درعي . (2021). لمحة عن المذهب المالكي وانتشاره في الجزائر. مجلة الآداب والحضارة الإسلامية، 13(27)، الصفحات 245-262.

فوزية لزغم . (بلا تاريخ). الإجازات العلمية لعلماء الجزائر العثمانية 1518-1830. المكتبة الجزائرية للدراسات التاريخية.

كاميلية دغموش . (2019-2020). السلطة والمجتمع في بابلك الغرب الجزائري 1792-1830 (رسالة دكتوراه). 282. كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية: جامعة وهران 1.

محمد الحسين الفراء . (2000). الأحكام السلطانية. بيروت: دار الكتب العلمية .

محمد بوشناقي. (2017). دور السلطة القضائية في تنظيم واستغلال الأوقاف بمدينة الجزائر أثناء العهد العثماني من خلال المحاكم الشرعية 1520-1830. مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، 12(01)، الصفحات 259-276.

محمد لعباسي. (2012-2013). الإفتاء في الجزائر العثمانية 918-1245هـ/ 1512-1830م (رسالة دكتوراه). 28. كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، وهران: جامعة وهران 1.

محمد الصالح حوتية . (2007). توات والأزواد. الجزائر : الكتاب العربي للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.

محمود بن محمد بن عرنوس. (بلا تاريخ). تاريخ القضاء في الإسلام. المطبعة المصرية الأهلية الحديثة.

محمود محمد بن عرنوس. (بلا تاريخ). تاريخ القضاء في الإسلام. القاهرة: المطبعة المصرية الأهلية الحديثة.

مختار مخفي . (2017). دور علماء الجزائر اجتماعيا وسياسيا خلال العهد العثماني 1518-1830. مجلة متون، 8(4)، الصفحات 371-392.

مصطفى عبيد . (2013-2014). القضاء بالجزائر خلال العهد العثماني. مجلة عصور الجديدة (11-12)، الصفحات 212-228.

منصور بلرنب. (1996). المؤسسات السياسية والإدارية الجزائرية في العهد العثماني. المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2(2)، الصفحات 89-115.

وليام شالر. (1982). مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر 1816-1824. الجزائر : الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.

أبي بكر عبد الله المالكى. (1951). رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقية وزهادهم وفضائلهم وأوصافهم (الإصدار 1). القاهرة : مكتبة النهضة المصرية للطبع والنشر.

أحمد المدني توفيق. (بلا تاريخ). كتاب الجزائر. المطبعة العربية.

أحمد بن سحنون الراشدي. (2013). الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني (الإصدار 1). الجزائر : عالم المعرفة للنشر والتوزيع.

أحمد مختار عمر. (2008). معجم اللغة العربية المعاصرة (الإصدار 1). القاهرة: علم الكتب نشر وتوزيع وطبعة.

اسماعيل بركات . (2009-2010). الدرر المكنونة في نوازل مازونة أبو زكرياء يحيى بن موسى بن عيسى بن يحيى الغيلي المازوني (ت883هـ/1478م) (مذكرة ماجستير). 55. كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية: جامعة قسنطينة.

الياسين بن عمراوي . (27 نوفمبر. 2014). أعلام المذهب المالكي في الجزائر ودورهم في تأسيس المرجعية الفقهية. مجلة المعيار، 18(36)، الصفحات 1-30.

بوعبد الله بلجوزي. (2012-2013). آثار عمران حواضر بابلك الغرب في العهد العثماني- مازونة معسكر. وهران-مستغانم أنموذجا (أطروحة). 128. معهد الآثار، الجزائر: جامعة الجزائر 2.

تقي الدين بوكعب . (2016). الفقه والقضاء المالكي في الجزائر خلال العهد العثماني قراءة في مخطوط للشيخ أبي راس الناصري العسكري. مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية(5)، الصفحات 243-262.

توفيق أحمد المدني. (1986). محمد باشا داي الجزائر 1766-1791 سيرته وحروبه وأعماله نظام الدولة والحياة العامة في عهده. الجزائر : المؤسسة الوطنية للكتاب.

جيمس ليندر كاثكارت. (1982). مذكرات أسير الداي كاثكارت قنصل أمريكا في الجزائر. الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية .

حسين رجب شاوش ابن المفتي . (2009). تقيدات ابن المفتي (الإصدار 1). الجزائر : بيت الحكمة للنشر والتوزيع .

حمدان خوجة. (2005). المرأة. الجزائر : منشورات ANEP.

حنيفي هلايلي. (2009). الشرطة والقضاء في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني بين ثنائية المصادر المحلية والمصادر الغربية. المجلة التاريخية المغاربية(134)، الصفحات 141-158.

خالد زياد. (2017). سجلات المحكمة الشرعية الحقبية العثمانية. المنهج والمصطلح (الإصدار 1). بيروت : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات .

خليفة حماش. (2012). كشاف وثائق تاريخ الجزائر في العهد العثماني بالمكتبتين الوطنيتين الجزائرية والتونسية. الجزائر : دار نوميديا للطباعة والنشر والتوزيع.

رفيق تلي. (2022). السجون في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني. المجلة الجزائرية للبحوث التاريخية المتوسطة، 8(3)، الصفحات 82-91.

سعدية رقاد . (2018-2019). المؤسسات العلمية في بابلك الغرب الجزائري خلال العهد العثماني 1700-1830 (أطروحة دكتوراه). 190. كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، وهران: جامعة وهران 1.

عبد الحفيظ موسوم . (05 جانفي. 2021). واقع الأوقاف بين المالكية والحنيفية في الجزائر خلال أواخر العهد العثماني 1700-1830. مجلة دراسات وأبحاث، 13(01)، الصفحات 22-33.

عبد الحفيظ موسوم . (2022). واقع القضاء بين المالكية والأحناف في الجزائر خلال العهد العثماني. مجلة المحترف لعلوم الرياضة والعلوم الإنسانية والاجتماعية، 9(1)، الصفحات 17-30.

عبد الرحمان الجيلالي. (1995). تاريخ الجزائر العام (الإصدار 7). الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية.

عبد الرحمان ابن خلدون. (2004). مقدمة ابن خلدون (الإصدار 1). دمشق: دار يعرب للتوزيع.

عبد الرحيم عبد الرحمان . (1982). المغاربة في مصر في العصر العثماني 1517-1798 دراسة في تأثير الجالية المغربية من خلال وثائق المحاكم الشرعية المصرية (الإصدار 1). تونس : منشورات المجلة التاريخية المغربية.

- كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA

بن شاعة عالي، عبد الباسط قلفاط (2025)، حضور القضية في المجتمع الجزائري خلال العهد العثماني، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 17، العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، الصفحات: 167-174